الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحت عنوان

الاقتصاد الإسلامي، الواقع .. ورهانات المستقبل

عنوان البحث

المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

تحت محور

التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية

الاسم: عبدالرحمن كريم مهدي العزاوي

العنوان الاليكتروني: ak_azzawi@yahoo.co.in

إعداد

الدكتور عبدالرحمن العزاوي

جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم العلوم المالية والمصرفية

عمان – الأردن

فبراير 2011

المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

المقدمة

تعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي التي استطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاما الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المميز وشفافية أعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار إنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لأن تصبح من القوى الاقتصادية العالمية. حيث يقدر الخبراء المعدل السنوي لنمو أنشطة المصارف الإسلامية في مختلف أنحاء العالم بنحو 15% سنويا، وهو نمو أعلى من نمو المصارف التقليدية الذي يقل عن 10%. وتمتلك المصارف الإسلامية أصولا وصلت في نهاية العام الماضي إلى نحو 300 مليار دولار، ومن المتوقع وصول حجم أصول المصارف الإسلامية خلال السنوات السبع المقبلة إلى نحو 1.8 تريليون دولار. وتتواجد نحو 300 مؤسسة مصرفية إسلامية حاليا في أكثر من 48 بلدا.(1)

وقد أكدت الأزمة المالية العالمية على قدرة المصارف الإسلامية على استيعاب الصدمات وبينت إنها كانت أقل المتأثرين من إنعكاساتها بفضل تميز هذه المصارف بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية وابتعادها عن العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمضاربات. وبالتالي فقد سلطت الأزمة المالية العالمية الأضواء على المصارف والمؤسسات الإسلامية وجعلت منها ظاهرة عالمية تستوجب الانتباه محليا ودوليا.

يمكن القول بأن سر قوة المصارف الإسلامية في مواجهتها للأزمة المالية العالمية يكمن في ضعفها النسبي المتمثل بفلسفتها المالية والأدوات الاستثماري التي تستخدمها بالقياس مع قوة المصارف التقليدية التي تتمتع بقوة مالية هائلة وتأريخ عريق في الصناعة المصرفية بالإضافة إلى الخبرة العملية التي تتمتع بها والتكنولوجيا الحديثة التي تمتلكها، إلا أن خصائص السياسات الاستثمارية التي تتبعا والأدوات المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية والمتمثلة في استبعاد الفائدة

كمبدأ إسلامي يحرم التعامل بالربا والتي كانت من الأسباب الرئيسية لنشوء الأزمة المالية العالمية. كذلك وتوجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر في الأصول الحقيقية أي قيام المصرف الإسلامي ذاته بعبء توظيف الأموال في المشروعات، والاستثمار بالمشاركة أي مساهمة المصرف الإسلامي في رأسمال المشروع الإنتاجي ويصبح المصرف شريكا في ملكية المشروع، هذه الخصائص مكنت المصارف الإسلامية من تجنب الآثار السلبية لأزمة المال العالمية لأنها ابتعدت عن الأدوات المالية والأساليب الاستثمارية التي تتعامل بها المصارف التقليدية مثل التو ريق والمشتقات وأسعار الفائدة وتذبذباتها التي كانت من الأسباب الرئيسية لنشوب الأزمة المالية العالمية. بالإضافة إلى بعض الاختلافات الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية يجب دفعه للمصرف بالكامل للمصرف ولا يجوز أن ينقص منه شيئا كدين لدى أصحاب بعكس الحال في المصارف التقليدية، كما أن المصرف الإسلامي يعطي أهمية أكبر للودائع الآجلة بالنسبة لهيكل الودائع الكلي على عكس المصارف التقليدية التي تعطي الأهمية الأكبر للودائع تحت الطلب الأمر الذي يمكن المصارف الإسلامية من توظيف أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة لديه في النشاط الاقتصادي.

مما سبق يتضح جليا إن المحور الأساسي لأختلاف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو مزاولتها للنشاط المالي والمصرفي دون الدخول في عمليات ربوبية بالإضافة تجنبها الاستثمارات الورقية (المشتقات) والتركيز على الموجودات ذات القيمة الحقيقية والعالية السيولة مما أبعدها عن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وجنبها المخاطر التي مرت بها المصارف التقليدية.

ستتطرق هذه الورقة إلى أهم المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية محليا ودوليا وكذلك أهم المقترحات التي من الممكن أن تجنب هذه المؤسسات هذه المخاطر والتحديات.

المخاطر التي تهدد عمل المصارف **الإسلامية**

يمكن التعبير عن المخاطر على أنها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع وهي حالة من عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد المخطط له أو المطلوب. ومخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية تعتبر من أبرز المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وهي عبارة عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى احتمالية فشل العميل في تحقيق العوائد والنتائج المتوقعة من المشروع الاستثماري.(3)

إن السمات المميزة لطبيعة الاستثمار في المصارف الإسلامية هي العلاقة بين المودعين من أصحاب رؤوس الأموال والمصرف الإسلامي التي تقوم على أساس المشاركة بالأرباح والخسائر بناء على قاعدة الغرم بالغنم فالمغانم والمغارم موزعة على أطراف العملية الاستثمارية وليس على طرف واحد كما هو في الربا والقمار. إن المصارف الإسلامية اليوم تحاول أن تتجنب الخسارة باستخدام أساليب المرابحة ومحاولة إيجاد صناديق التأمين ضد المخاطر. لذا كانت النتائج المترتبة على هذه السياسات هو انخفاض عائداتها.ومن أهم المخاطر التي تهدد عمل المصارف والمؤسسات الإسلامية هي:

أولا: المصادر الداخلية

1) إن طبيعة العلاقة بين المستثمر في المصرف الإسلامي والمصرف المبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة والمخاطر هي من أهم الأسباب في كون المستثمر في المصرف الإسلامي هو من أهم مصادر الخطر الداخلية بخلاف المستثمر في المصارف التقليدية الذي يستند في استثماراته على الإقراض والفائدة بينما المستثمر في المصرف الإسلامي يشارك في إجراءات المشروع بالإضافة إلى بعض المخاطر الأخرى التي يمكن أن يتسبب بها العملاء مثل مشاكل عدم الالتزام والتزوير والتلاعب في الإيرادات والمماطلة بالتسديد.

2) عدم توفر الكفاءات الإدارية والخبرات الفنية

مصدر الخطر الداخلي الثاني في المصارف الإسلامية يمكن أن يتأتى من خلال عدم توفر الكفاءة الإدارية والخبرة الفنية والعلمية التي يمتلكها المصرف الإسلامي لأن عدم توفرها يؤثر على كفاءة المشروع ويزيد من احتمالية وقوع

الخسائر وارتفاع المخاطر في المشروع. إن الطبيعة الخاصة لاستثمارات المصارف الإسلامية تتطلب ضرورة تفر نوعية مميزة من الموارد البشرية القادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر وتحديد صلاحيته وملاءمته للمشاركة في مشاريع المصارف الإسلامية لأن هذه الموارد تمثل الضمانات الأساسية المطلوبة لمواجهة المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية.

3) الاعتماد على الاستثمارات القصيرة الأجل

أن من أهم الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية هو ارتفاع نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل من مجمل استثماراتها. وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر الجهاز الاستثماري الذي يمكن الاعتماد عليه بالإضافة إلى طبيعة سلوك المتعاملين التي حالت دون الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمارات طويلة الأجل.

4) الابتعاد عن الأساليب الاستثمارية التي تعتمد على المشاركة بالمخاطر

إن من أهم الآثار المترتبة على ارتفاع مستوى مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية هو تفضيل هذه المصارف للأساليب الاستثمارية التي تمتاز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض نسبة المخاطرة خاصة بيع المرابحة الذي يكون فيه مقدار الربح محدد بالإضافة إلى سهولة تطبيقه وقصر مدته.

<u>ثانيا: المصادر الخارجية</u>

1) مخاطر الأنظمة والقوانين

التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل المصارف قد صممت لخدمة المصارف التقليدية، لذلك من الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات والأنظمة التي لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي.

2) مخاطر الرقابة الشرعية

عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في ذهن إدارات المصارف الإسلامية أدى إلى وجود مخاطر مترتبة على الرقابة الشرعية ومنها:

أ- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة، مما أدى إلى عدم وضوح التصور في هذه المسائل من ثم صعوبة الوصول للحكم الشرعي الصحيح فيها

ب- عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة من قبل إدارات المصارف بسبب التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية مما أدى إلى وجود المخالفات الشرعية والاعتياد عليها من قبل الموظفين، مما نتج عنه رقابة شرعية صورية.

ج- الضغوط التي من الممكن أن تمارسها إدارات المصارف الإسلامية على الهيئات الفقهية لإباحة بعض التصرفات التي لا تنسجم مع أسس ومبادئ المصارف الإسلامية.

3) الحملات الإعلامية ضد المصارف الإسلامية

أن النظام الاقتصادي الغربي القائم على الربا يتأمل بوعي بالغ وحذر شديد التجربة المصرفية الإسلامية التي لازالت في بدايتها وتعمل في بيئة تسيطر عليها المصارف الربوية. أن الهجوم على المصارف الإسلامية يخبأ خلفه أقنعة تبدي الخوف من التجربة وهي تسعى لاقتلاعها. وكانت معظم الحملات التي شنتها الصحف والإذاعات تحمل أجندة خفية تركزت على عدة محاور:

أ- وصف المصارف الإسلامية بأنها تتعامل بالربا وإطلاق اسم مصارف (إسلربوية) عليها.

ب- اتهام المصارف الإسلامية بأنها تستثمر أموالها بالفائدة في دول الغرب.

ج- اتهام المصارف الإسلامية بأنها هيمنت على أموال المودعين واستغلت عواطفهم وأخذت تتصرف بأموالهم على هواها.

4) عدم اكتمال الإطار المؤسسي الملائم للبنوك الإسلامية حيث تغيب عنها بدرجة واضحة المؤسسات التي تكفل التفاعل بين مختلف مكوناتها كمؤسسات مرجعية أي عدم اكتمال البنية التحتية للأعمال المصرفية المحلية والدولية.(5)

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

تواجه المصارف الإسلامية عقبات وتحديات تعيق من تقدمها وإنجازاتها من أهمها:-

1) عدم توفر الغطاء القانوني

من أهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الإسلامية وتحد من توسعها وعدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعة عملها من قبل الحكومات في الدول الإسلامية والسبب هو أن القوانين والتشريعات التي تحكم أنشطة العمل المصرفي وخاصة التي تنظم علاقة المصارف بالبنك المركزي مثل معدل الاحتياطيات والسيولة النقدية وقيود التمويل.....الخ قد وضعت لتنظيم عمل المصارف التقليدية التي تعمل على نمط القوانين الغربية والتي لا تتلائم وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وإن إلزامها بهذه القوانين يعرقل دورها الاستثماري والتنموي. فقد ألزمت المصارف المركزية المصارف الإسلامية في بعض الدول الاحتفاظ بنسبة من ودائعها في البنك المركزي يتم دفع فائدة (ربا) عليها وهذا ما لا يتفق ومبادئ المصارف الإسلامية. كذلك لم تستطع المصارف الإسلامية الاقتراض من المصارف المركزية بسبب عامل الفائدة بالرغم من حاجة المصارف الإسلامية لهذا الدعم الذي يتوفر لغيرها من المصارف التقليدية المنافسة لها.(6)

2) الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة

العمل المصرفي الإسلامي يتطلب تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة تكون على علم وإلمام بطبيعتها المصرفية التي تختلف عن طبيعة عمل المصارف التقليدية. إن نوعية وطبيعة الاستثمارات التي تجريها المصارف الإسلامية تشكل مصدرا أساسيا من مصادر المخاطر التي تواجهها وهذه الطبيعة تتطلب ضرورة توفر نوعية مميزة من الموارد البشرية القادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر وتحديد مدى صلاحيته ولائمته للمشاركة في نشاط المصرف الإسلامي. أن توفر هذه الموارد البشرية في المصرف الإسلامي تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر بناء إستراتيجية لتقليل المخاطر في استثمارات المصارف الإسلامية. ولكن وحتى الوقت الراهن مازال هناك نقص واضح في الموارد البشرية والكوادر المتخصصة في ميدان

التمويل الإسلامي، ومازال الجهد القائم حاليا في هذا الخصوص يعتمد على البرامج التدريبية قصيرة الأجل، دون معاهد ومؤسسات أكاديمية متخصصة تؤهل الكوادر اللازمة للعمل في هذا القطاع وتمدها بالمعرفة التراكمية المطلوبة لمزاولة عملها على نحو احترافي تستطيع ابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية تستطيع المنافسة من خلالها مع المصارف التقليدية.

3) قلة الأدوات والأساليب المصرفية

رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية إلا انه لاتزال بحاجة على المزيد من الأدوات المالية التي تستطيع من خلالها منافسة الآليات والأدوات المالية المطروحة من قبل المصارف التقليدية. نقص الأدوات المالية التي تطرحها المصارف الإسلامية ترتب عليها مشكلتين كبيرتين:-

ألأولى: الاحتفاظ بجزء كبير من ودائعها في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.

الثانية: الاتجاه إلى الأدوات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل صيغ المرابحة مما أبعدها ذلك عن رسالتها ونهجها التنموي. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية.

4) تحديات العولمة

يقصد بالعولمة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وكذلك من خلال الانتشار الأسرع للتكنولوجيا. ولقد أفرزت السنوات الأخيرة هذا التحدي الذي يواجه المصارف الإسلامية والذي تمثل بالمنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية التي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية. يفرض هذا التحدي على المصارف الإسلامية أن تتجه نحو تحقيق مستوى من الجودة الشاملة في خدماتها

المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال لأن هذه العولمة قد حملت معها الكثير من التحديات التي كان من أبرزها دخول الكثير من البنوك التقليدية العربية والأجنبية في سوق الاستثمار الإسلامي.(8)

5) كفاية رأس المال

تعتبر رؤوس أموال المصارف الإسلامية العاملة حاليا ضئيلة جدا مقارنة بالمصارف التقليدية المحلية والعالمية. حيث أظهرت الدراسات أن قرابة 75% من المصارف الإسلامية يبلغ رأسمال كلا منها 25 مليون دولار أمريكي فقط مما يحول دون تحقيقها الأهداف التي أسست من أجلها ويعيق من نموها إذا ما طبقنا عليها معايير كفاية رأس المال وحجم الودائع التي يمكن لها استقطابها. ليس هذا فقط بل أيضا معايير الاستثمار والتمويل التي تحد من منافستها للمصارف التقليدية في التنمية المأمول منها. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المصارف الإسلامية تطبيق سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين لاسيما الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم حاليا وذلك باندماج المصارف الإسلامية فيما بينها لتكوين كيانات كبرى تستطيع الصمود في ظل العولمة أمام المصارف التقليدية المنافسة. وهذا يقود المصارف الإسلامية إلى مواجهة مقررات لجنة بازل الدولية الذي خلق تحديا إضافيا للمصارف الإسلامية تمثل بشكل عام في زيادة رؤوس الأموال وعدم السماح بقيام المصارف الصغيرة والعمل على كفاية رأس المال حيث قررت لجنة بازل سنة 1988 تطبيق معايير محددة لقياس كفاية رأس المال تقضي بأن تصل نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة ذات الأوزان المرجحة في حدود 8% عند نهاية 1992 ويقضي هذا القرار بضرورة القرار بين قاعدة محددة لرأس المال وبين المخاطر المختلفة للأنواع المختلفة من الموجودات وهذا الأمر يشكل تحديا حقيقيا للمصارف الإسلامية وذلك للاعتبارات التالية:

أ- زيادة تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية التي تحد من حركة انسياب رؤوس الأموال الدولية إلى الدول الإسلامية.

ب- التأثير المباشر على كمية ونوع الائتمان المقدم لمشروعات التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

ج- ستجد المصارف الإسلامية نفسها مضطرة لاحتجاز نسبة عالية من الأرباح بهدف زيادة رؤوس أموالها وتدوير الأرباح لبناء احتياطيات مما سينعكس على أسعار الأسهم للمصارف الإسلامية في الخارج.(10)

6) ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وفقدان المرجعية الفقهية

أن ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها يشكل تحد كبير لها. فبعض المصارف تجيز أعمال التوريق والبعض الآخر لا يجيز العمل به لذلك على المصارف الإسلامية إيجاد قاعدة شرعية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال ورش العمل التي تضم المتخصصين مصرفيين وشرعيين لتوحيد الفتاوى لتجنب تخبطها في العمل المصرفي. بالإضافة إلى ذلك أن غالبية المصارف الإسلامية قائمة على نظام الإدارات العائلية مما يخلق مشكلة صراع بين مصالح المساهمين فيها ومديري تلك المؤسسات بالإضافة إلى ضعف التعاون والتكاتف والتحالف بين المصارف الإسلامية مما خلق نوع من الحسد فيما بينها مما أفقدها فرصة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الكبرى ومنافسة المصارف التقليدية.(13)

7) عدم اكتمال الإطار المؤسسي

عدم اكتمال الإطار المؤسسي الملائم للمصارف الإسلامية حيث تغيب عنه بدرجة واضحة المؤسسات التي تكفل التفاعل بين مختلف مكوناتها كمؤسسات مرجعية أي عدم توفر استكمال البنية التحتية للأعمال المصرفية محليا ودوليا.

8) تحديات السياسة المالية والنقدية

لقد بدأت تجربة المصارف الإسلامية من خلال أوضاع اقتصادية وإدارية وقانونية يغلب عليها الطابع والفكر الرأسمالي ووجدت نفسها مضطرة للتعايش في عملها مع إجراءات ومفاهيم ونظم غير إسلامية في مجالات هامة كالنظم الضريبية

والمحاسبية وقوانين الشريكات وإجراءات التعامل التجاري والمالي محليا ودوليا فأخذت بما لم تجد فيه معارضة ظاهرية واضحة للإسلام وتفادت غيره على حساب عملها ونشاطها وكما هو معروف فإن السياسات النقدية والمالية واستخدامها في إطار السياسة الاقتصادية الأم لأي دولة إنما تأتي دائما في إطار التوجهات السياسية العامة للدولة وعلاقتها بالعالم الخارجي. والمصارف المركزية التي تعتبر الجزء الرئيسي من جهاز الدولة الاقتصادي تعمل كمنظم لأعمال جميع المصارف التقليدية والسياسات النقدية والائتمانية اعتمادا على آلية الفائدة وهذا المناخ برمته يضع حدودا وقيودا شديدة على النشاط المصرفي الإسلامي بينما يسمح بانطلاق النشاط المصرفي التقليدي لتحقيق أهدافه ورواجه حيث أن نظام المصارف المركزية الذي بني على أساس الفوائد يضع حدودا وقيودا شديدة على النشاط المصرفي الإسلامي.

9) التحديات التكنولوجية

إذا أرادت المصارف الإسلامية مجارات التطورات المصرفية العالمية والمحافظة على دورها في أسواقها المحلية فإن عليها تطبيق التكنولوجيا المصرفية إلى أقصى الحدود، فمع التطورات الحديثة للتكنولوجيا أصبح بإمكان المصارف الآن نقل خبرتها إلى أسواقها المحلية للتوسع في مناطق جديدة وقد أصبح بإمكان المصارف التي تتصف بالتقدم التكنولوجي المتطور الدخول إلى أسواق جديدة بأقل عدد ممكن من الفروع التي تدعمها أجهزة الصرف الآلي وتقنيات نقاط البيع والخدمة المصرفية الهاتفية فالمصرف الاليكتروني أصبح قادرا على تأمين الخدمات المصرفية على مدار الساعة ومن أي نقطة على سطح الأرض حيث تتواجد إمكانية الاتصال والتواصل.

10) تحدي التكتل والاندماج

أصبحت سياسات التكتلات والاندماج بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من الضرورات الملحة لمواجهة تكتلات المؤسسات المالية والمصرفية الأوربية لمواجهة احتياجات الأسواق المالية والمصرفية المحلية والدولية لأن محدودية الإمكانيات المالية الحالية للمصارف الإسلامية تحد من نشاطاتها ومنافستها

في هذه الأسواق حيث أن عدد المصارف العربية التي تزيد موجوداتها عن 15 مليار لا تزيد عن 9 مصارف وهذا يشكل عائقا جوهريا وأساسيا يحول دون المنافسة في المشروعات المالية والاستثمارية الكبيرة.

الخاتمة

بعد الإطلاع على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية محليا ودوليا أصبح من الضروري تبيان أهم الإجراءات والسياسات التي على المصارف الإسلامية أن تتخذها لتجنب هذه المخاطر ومواجهة هذه التحديات آخذة بنظر الاعتبار حجم هذه المخاطر وأهمية هذه التحديات من أجل أن تنتقل بمستوى عملها وأدائها عل ى المستوى الذي يؤهلها لمواجهة منافسيها في الأسواق العالمية والمحلية ومن أجل أن تضمن لنفسها الحصة المناسبة في أسواق النقد والرأسمال المحلية والعالمية والتي يجب أن تتناسب وحجم الأموال والرقعة الجغرافية التي تمثلها ومن اجل أن تضمن لنفسها نسب نمو سنوية تؤهلها لمواجهة هذه المخاطر والتحديات. ومن الإجراءات التي من الواجب أن تتخذها المصارف الإسلامية في سبيل الوصول على هذه الأهداف هي:

1) ضرورة وجود إستراتيجية عمل مشتركة وشاملة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية محليا وعالميا حتى تحقق معدلات أكبر من النمو التي تقدر في الوقت الحاضر بما يزيد عن 15% سنويا من أجل أن تواصل نجاحاتها إذا ما علمنا بان حجم الأموال التي تديرها هذه المؤسسات حول العالم تقدر بأكثر من 250 مليار دولار أمريكي.

2) استحداث أدوات مالية جديدة كافية لإدارة السيولة المتاحة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتجاوز العمليات المالية القصيرة الأجل من خلال أدوات مالية أكثر تنوعا وطويلة الأجل وسهلة التسييل تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار واستحداث آليات لضخ وامتصاص السيولة في السواق المالية الإسلامية.

3) ضرورة اعتماد المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية لآلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية والالتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها مما يؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور بهيئة الرقابة الشرعية.

4) ضرورة تعزيز التعاون فيما بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والمصارف المركزية من خلال إيجاد آلية يمكن من خلالها تجاوز الأضرار التي تتعرض لها المصارف الإسلامية بسبب السياسات المالية المتبعة من قبل المصارف المركزية المصممة أصلا للتعامل مع المصارف التقليدية.

5) زيادة رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة المساهمين وتطبيق سياسة الاندماج فبما بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز قدرتها التنافسية.

6) ضرورة السعي لبناء قاعدة معلومات عن العملاء والمؤسسات المالية والمصرفية.

7) ضرورة وضع البرامج والسياسات لاختيار العاملين في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من ذوي الخبرات والكفاءات المتميزة واختيار برامج التدريب المستمرة لهم لما لذلك من أثر كبير في التقليل من المخاطر.

مصادر البحث

1) سلطان بن ناصر السويدي، مؤتمر إدارة السيولة في المصارف الإسلامية – أبو ظبي، جريدة البيان، 11 ديسمبر 2005 .

2) أحمد الكردي، " نحو توجه إستراتيجي للتمويل الإسلامي في أوربا "، التنمية الإدارية، 24 أكتوبر 2010.

3) حمزة عبدالكريم حماد، " مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية " ، منتديات المركز الأكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية، 2010/4/11

4) محمد سليم وهبة، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "، مجلة المستثمرين، 2010/9/3.

5) فؤاد علي بكر علي، " تحديات تواجه البنوك الإسلامية "، 29 ابريل 2010 .

6) حسن سالم العماري، "المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي :، http://yomgedid.kenanaonline.com/topics/57199/posts/157181

7) فتح الرحمن يوسف، "غياب البنية التحتية يعزز استخدام المصارف الإسلامية للأصول لإدارة السيولة "، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11410، 23 فبراير 2010.

8) التحديات الرقابية والإشرافية التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية، http://www.badlah.com/61.html

9) حسن الخولي، " تحديات المصرفية الإسلامية في عام 2010 "، صحيفة الاقتصادية الالكترونية، http:www.aleqt.com/2010/04/03/article_373329.html

10) أحمد الكردي، " كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/75396/posts/202416

11) http://stst.yoo7.com/t8-topic " كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "

12) محمد الهمزاني، " المصارف الإسلامية تواجه تحديات تحديث أنظمتها الشرعية والتسويقية "، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10234، 5 ديسمبر 2006.

13) علاء الدين زعتري، " التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية "، http://www.shatharat.net/vb/printthread.php?t=17700